الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي المصري

إعداد
أ.م. د/ ريمان أحمد عبدالعال
أستاذ العلوم السياسية المساعد

الملخص

تمثل منطقة البحر الأحمر أهمية استراتيجية فى الترتيبات الاقتصادية والسياسية والأمنية على الصعيدين الاقليمى والدولى، وذلك باعتبار أن البحر الأحمر أحد أهم ممرات المياه فى العالم،ونظرا لموقعه الاستراتيجى المميز أدى ذلك إلى أن يكون محورا للصراع الدولى، حيث تحاول القوى الدولية فرض نفوذها وتواجدها عليه، بهدف حماية مصالحها فى المنطقة، وأنها تتحكم فى ممرات ملاحية ضرورية لحركة التجارة العالمية، أو لاكتساب مراكز استراتيجية للتأثير فى السياسة العالمية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الصراع الدولى فى منطقة البحر الأحمر على الأمن القومى المصرى، ولقد توصل البحث إلى أن ظاهرة القواعد الأجنبية فى منطقة البحر الأحمر أحد مؤشرات السيطرة عليه، حيث تنتشر على ساحل البحر الأحمر مجموعة من القواعد العسكرية الأجنبية، ولقد أقامت مصر بتأسيس الأسطول الجنوبى، ودعمت قاعدة برنيس البحرية، كما تم تسليح البحرية المصرية بعدد من الفرقاطات والغواصات، بالإضافة إلى أن أمن منطقة البحر الأحمر له أولوية فى سياسية مصر، خصوصا فى ظل استغلال الأراضى اليمنية لعرقلة حرية الملاحة فى مضيق باب المندب.

الكلمات الدالة: الصراع الدولى، البحر الأحمر، الأهمية الاستراتيجة، الأمن القومى المصرى

Abstract:

The Red Sea region represents a strategic importance in economic, political and security arrangements at the regional and international levels, considering that the Red Sea is one of the

most important waterways in the world, and due to its distinguished strategic location, this has led to it being a focus of international conflict, Where international powers are trying to impose their influence and presence on it, with the aim of protecting their interests in the region, and that they control shipping lanes necessary for the movement of global trade, or to gain strategic positions to influence global politics.

This research aims to study the impact of the international conflict in the Red Sea region on Egyptian national security. The research concluded that the phenomenon of foreign bases in the Red Sea region is one of the indicators of control over it, as a group of foreign military bases are spread along the Red Sea coast, Egypt established the Southern Fleet and supported the Berenice naval base. The Egyptian Navy was also armed with a number of frigates and submarines. In addition, the security of the Red Sea region is a priority in Egypt's policy, especially in light of the exploitation of Yemeni lands to obstruct freedom of navigation in the Bab al-Mandab Strait.

Keywords: International conflict, Red Sea, strategic importance, Egyptian national security.

مقدمة:

يعد موقع البحر الأحمر من أهم المواقع الجيوبوليتيكية على خريطة العالم السياسية، حيث أنه يلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية، ويحكم كونه طريقا بحرياً استراتيجياً، فقد أصبح إحدى بؤر الصراع الدولي وجزءا مهما من الاستراتيجية

العالمية، مما حفز الدول الكبري للسيطرة عليه، وذلك بسبب الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية والتجارية والعسكرية للبحر الأحمر.

بالإضافة إلى أن البحر الأحمر يعد من أهم الممرات الدولية، وذلك نظراً لموقعه بين دول الشرق والغرب، لذا أصبح هدف القوي الدولية استثمار موقعه سياسيا وعسكريا، وذلك من خلال إقامة قواعد عسكرية لحماية سفن بلادها من أعمال القرصنة وحماية التجارة الدولية، وأيضا أصبح ممراً عسكرياً استراتيجياً مهماً تسلكه الوحدات البحرية للقوي الدولية لتحريك قواتها بين قواعدها المختلفة المنتشرة حول العالم.

المشكلة البحثية:

على الرغم مما يتمتع به البحر الأحمر من موقع استراتيجي، إلا أن ذلك جعله عرضه للصراع الدولي وأدي ذلك إلى دخول بعض الدول المشاطئة وغير المشاطئة في أحلاف من أجل تكريس وجودها في المنطقة، وأدي ذلك إلى عدم الاستقرار في منطقة البحر الأحمر وأثر ذلك على الأمن القومي المصري.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدي أثر الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر على الأمن القومي المصري؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

١- ما هي الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر؟

٢- ما هي أهم العوامل المسببة للصراع الدولي؟

٣- ما هي الوسائل التي يلجأ إليها أطراف الصراع؟

٤- إلى أي مدى أثرت هجمات الحوثيين في مضيق باب المندب على الأمن القومي المصري؟

٥- ما هي الوسائل التي لجأت اليها مصر للحفاظ على الأمن في البحر الأحمر؟

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد الأهداف التي تسعي الدراسة إلى تحقيقها وذلك على النحو التالي:

- معرفة نشأة وتطور الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر؟

- رصد مدي تأثير الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر على الأمن القومي المصري
– إبراز الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر.
- تحليل دور وتنافس القوي الدولية تجاه منطقة البحر الأحمر.
- استنتاج مستقبل هذا الصراع.

أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

يعتبر موضوع الصراع الدولي في منطقة البحر من الموضوعات المطروحة على الساحة، حيث أنه يعتبر موضوع هام في هذه المرحلة، وخاصة مع وجود قواعد عسكرية للعديد من الدول في جيبوتي، والهجمات التي يقوم به الحوثيين على السفن في منطقة البحر الأحمر مما أثر ذلك على الأمن القومي المصري.

ب- الأهمية العملية:

يهتم البحث بتناول منطقة استراتيجية ومجال بحري هام بالنسبة لمصر والدول المشاطئة عليه.

المنهج المستخدم:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، ويستخدم كمنهج رئيسي وذلك للوقوف على أهم المعلومات والدلالات المتعلقة بالصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر، وإلى جانب المنهج الاستقرائي يمكن الاستعانة بعدد من المداخل.

* المدخل الوصفي التحليلي: حيث تعتمد الدراسة على تقديم تحليل للاتجاهات النظرية الرئيسية في مجال الصراع الدولي وأيضا تحديد أبعاد وخصائص الوضع الحالي في منطقة البحر الأحمر.

* المدخل التاريخي: وذلك لدراسة التطورات التاريخية للبحر الأحمر ومضيق باب المندب.

* مدخل المصلحة القومية: حيث يقوم بالتركيز على مصلحة الدولة المصرية في إطار حفاظها على أمنها القومي ومجالها الحيوي.

تقسيم البحث:

يتم تقسيم البحث إلى أربعة محاور:

المحور الأول: ماهية الصراع الدولي.

المحور الثاني: الصراعات الدولية في منطقة البحر الأحمر.

المحور الثالث: الأمن القومي المصري.

المحور الرابع: انعكاسات الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر على الأمن القومي المصري.

المحور الأول: ماهية الصراع الدولي

يعتبر الصراع ظاهرة عامة، حيث عرفها معظم الأفراد والدول في كل الأزمنة وعبر أغلب الحضارات، ولا يوجد مجتمع يخلو من الصراع، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع، أو ما نوع الصراع الذي ينشأ فيه، لذا تظل ظاهرة الصراع واحدة من أبرز ظواهر عالم السياسة الدولية ويعتبر الصراع تنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدولي وفى تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي إمكانياتها ومواردها، وسيتم تناول هذا المحور من خلال:

أولاً: تعريف الصراع الدولي.

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالصراع.

ثالثاً: المراحل التي يمر بها الصراع وأسبابه.

أولاً: تعريف الصراع الدولي:

أ- تعريف الصراع:

١- التعريف اللغوي للصراع

كلمة صراع جاءت من الفعل صرع صرعاً ومصرعاً، ويعني النزاع أو الشقاق أو الخصام.[١] وأصل كلمة صراع: conflict، هي الكلمة اللاتينية (can Finger) والتي تعني التصادم معا[٢].

٢- التعريف الاصطلاحي للصراع

عرفت دائرة المعارف الأمريكية الصراع على أنه: مرحله من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق[٣]، وينظر للصراع على اعتبار أنه في جوهره تنازع للإرادات، ويكون عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته[٤] لذا ينتج عنه اختلافات في دوافع أطرافه، وفي أهدافهم وتطلعاتهم. [٥]

ويعرف أيضاً على أنه: ظاهرة تعكس مجابهة حول القيم ورغبة في امتلاك القوة والنفوذ والموارد النادرة، ومن الممكن أن تنحصر أهداف أطرافه في كسب القيم المتصارع عليها، بل يمتد إلى إيقاع الضرر بالمناوئين أو القضاء عليهم.[٦]

ويعرف أيضا على أنه وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان أو أكثر – في نفس الوقت- تحقيق نفس المصالح المتناقضة، أو نفس الأهداف، أو الحصول على نفس الموارد، والتي تكون غير كافية لإرضاء الأطراف المتصارعة.[٧]

وبذلك فالصراع هو موقف تنافسي خاص يكون أطرافه على وعي بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهم مضطراً لاتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للأطراف الأخرى[٨]

٣- <u>التعريف الإجرائي للصراع:</u>

- اشترك الأطراف في أفعال وتصرفات متعارضة مع بعضها البعض.
- الأطراف المتصارعة يكون تصرفاتهم أو سلوكهم إرغامي، أي أنه يستهدف إلحاق الضرر أو تدمير الأطراف.
- تكون أهداف الأطراف غير متوافقة.

ومن ذلك نجد أن مفهوم الصراع هو مفهوم شامل وواسع يتضمن التصادم بين المصالح والمعتقدات السياسية والاقتصادية والأهداف لدول تختلف فيما بينهما من حيث القيم والتطلعات الفكرية التي تتبناها. لذا تعد الظاهرة الصراعية ظاهرة معقدة، حيث تتعدد أبعادها وتتشابك تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتتداخل أسبابها.

تعريف الصراع الدولي:

يوصف الصراع الدولي بأنه ظاهرة ذات أبعاد متشابكة ومعقدة ويمثل وجودها أحد معالم واقع العلاقات الدولية في مستوياتها المختلفة، دولية كانت أم إقليمية، متعددة الأطراف أم ثنائية، ويعرف الصراع الدولي على أنه شكل من أشكال التصادم أو المصالح غير المتجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة الموجودين فيها.

ويعرف أيضاً على أنه تنازع الإرادات الوطنية للدول الناتج عن تباين مصالحها[٩]

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالصراع:

أ- النزاع

يعرف لغويا على أنه التخاصم والتجاذب، وتنازع القوم في شيء بمعني اختصموا، أي الخصومة في حق، ويشير النزاع أيضاً إلى الحالة التي تتضمن اختلاف وجهات النظر حول مسائل غالبا ما تكون مرتبطة باعتبارات ذات طبيعة قانونية، وبذلك فهو تنازع ناتج عن الاختلافات في دوافع الدول، مما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف، ويؤدي ذلك لاتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق[١٠]، وقد عرفت محكمة العدل الدولية النزاع الدولي إلى أنه: ادعاءات أو خلافات بين دولتين أو أكثر بشأن مسألة قانونية أو عكس لإرضاء حوبات النظر أو تناقض المصالح. لذا قد ينشأ النزاع في بعض الأحيان لأسباب لحظية أو وقتية[١١].

أما الصراع يحمل دلالات أوسع من مفهوم النزاع، حيث أن الصراعات تتميز بقد من الاستمرارية[١٢]،وبمقارنة مفهوم النزاع بمفهوم الصراع نجد أن مفهوم النزاع يشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولاً في الاختلافات.

ب- المنافســـة

التنافس في اللغة يشير إلى التسابق والتصارع، والمنافسة تعنى الرغبة في الشيء والانفرادية، ويعرف اصطلاحياً على أنه: الفعل، أو النشاط، أو السعي لكسب شيء، أو ربحه.

والمنافسة تحدث بين وحدات سياسية لا تتضمن علاقات التفاعل بينما موقفاً صراعياً، وتأخذ الطابع السلمي وتخلو من كل مظاهر العنف والتوتر.

والمنافسة أيضاً هي محاولة الحصول على مزايا اقتصادية أو سياسية سواء في صورة موارد أو نفوذ، والمنافسة لا تعني بالضرورة سعي أحد المتنافسين لمنع منافسه من تحقيق أهدافه هو الآخر، فقد يتسع مجال المنافسة لأكثر من طرف، وقد تتحول المنافسة إلى صراع، وذلك عندما يحاول أحد الأطراف رفع مكانته من خلال إنقاص مكانة الآخر.[١٣]

ج. **التوتر: -**

هو حالة الانكماش الذي يصيب العلاقات بين دولتين أو أكثر، وعادة ما يقترن بإجراءات دبلوماسية أو تصريحات سياسية أو تحركات عسكرية لا ترتقي إلى مستوى المواجهة المباشرة. ويعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة عدم الثقة والشك، وفي التوتر توجد حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، لذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع، كما هو حالة ترافق الصراع وتتصف بالعنف ، وقد تؤدي إلى انكسار العلاقات بين الأطراف. [١٤]

ثالثاً: المراحل التي يمر بها الصراع وأسبابه: -

أ. المراحل التي يمر بها الصراع

يمر الصراع بمجموعة من المراحل في اتجاه تصاعدي، وكل مرحلة تكون نتيجة للمرحلة التي تسبقها وهي كالتالي: -

١- **المسألة** Question: ويوجد في هذه المرحلة تعارض في وجهات النظر بشأن بعض المسائل التي يجب أن يتم بحثها في إطار الدولتين.

٢- **مرحلة المشكلة** Problem: وتنشأ هذه المرحلة في حالة عدم قدرة الدولتين على التفاهم بشان المسألة محل بحث ، والمشكلة هي خطوة تراكمية تعقب المسألة[١٥].

٣- **مرحلة التوتر:** وهو يعود إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة، ولا يعد والتوتر أن يكون حالة عداء وتخوف نتيجة للتباين في المصالح[١٦]، وبذلك فهو يعد موقف يعكس سلوكاً ما يختلف عن السلوك الذي يسلكه أحد الأطراف في الأحوال العادية ، حيث تتخذ الدول إجراءات تعكس توتراً في العلاقات، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية [١٧].

٤- **مرحلة التهديد:** وهي مرحلة تكون نتيجة لحالة التوتر السائدة بين الطرفين، ويعكس التهديد حالة إخفاق السبل والوسائل المتبعة لدفع أحد الأطراف لأن يسلك سلوكاً ما أو العدول عن سلوك ما، وقد يتم التهديد عبر الإنذار المباشر بشن الحرب أو عبر المناورات ورفع درجة الاستعداد، أو عبر حشد القوات على الحدود أو التهديد باتخاذ قرار من شأنه إلحاق الضرر بالطرف الآخر.

٥- **مرحلة الأزمة**: وهي تعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح، وهي مرحلة قد يترتب عليها حدوث تحول جذري في الموقف الصراعي، والموقف غير المتوقع في الأزمة يعكس تحولاً في القواعد السلوكية السائدة ، ويؤدي إلى أوضاع غير مستقرة.

٦- **مرحلة الحرب:** وتكون ذروة مراحل الصراع ، وهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسماً للتناقضات التي لم يعد يجدي منها استخدام الوسائل الأخرى. [١٨]

ب. أسباب الصراع الدولي:

١- **الحرب على الموارد الطبيعية**: مثل حرب المياه أو التحكم والسيطرة على مصادر النفط في العالم

٢- **الصراع الاقتصادي والتنافس حول الأسواق الخارجية :** إذ تقوم الشركات العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات والتي يفوق رأسمالها رأسمال دولاً بكاملها ، ويكون لها تأثير على السياسة الخارجية للدول ، وبذلك تكون سبباً للصراع والحروب مع بعض الدول[١٩].

٣- **الصراع الإيديولوجي**: الأيديولوجيا هي عبارة عن مجموعة من الأفكار المرتبطة بمجموعة سياسية، أو عرقية، أو اقتصادية، أو اجتماعية ، ومن غير الممكن تسوية هذه الصراعات من خلال المساومة ، ويصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق بصراعات المصالح المرتبطة بالاختلافات الأيديولوجية.

٤- **الصراع التكنولوجي:** حيث أنه كلما زادت الدول من جهودها في مجال البحث والتطور ، كلما تمكنت من تحقيق تقدم تكنولوجي يمكنها من تحدي ومواجهة الدول الأخرى.

٥- **الدور أو المكانة الدولية:** وذلك لأن بعض الدول لا ترضى عن مكانتها وسط النسق الدولي وتبحث عن دور يناسب مكانتها بما يتفق مع مصالحها.

٦- **صراع المجال الجوي:** وهو أهمية الدولية بالنسبة للمساحة التي تشكلها وبالنسبة لعدد سكانها[٢٠].

٧- **الصراع على الحدود البحرية والبرية:** حيث ما زالت مشكلة الحدود البحرية والبرية تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول ، وذلك لأنها تمثل الإطار الذي تمارس فيه سيادتها الفعلية.

المحور الثاني: الصراعات الدولية في منطقة البحر الأحمر

تكمن الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في موقعه الجغرافي ، حيث أنه يربط بين ثلاث قارات (أفريقيا، آسيا، أوروبا) وذلك عبر البحر الأبيض المتوسط مروراً بقناة السويس ، لذا فهو يعتبر ممراً ملاحياً مهماً في مجال الجغرافيا السياسية والإستراتيجية[٢١] ، وبذلك تعتبر الأهمية الاقتصادية والعسكرية والأمنية أبرز الدوافع للصراع الدولي على البحر الأحمر ، ويتم تناول هذا المحور من خلال:

أولاً : الموقع الجغرافي للبحر الأحمر:

خريطة رقم (١) توضح الموقع الجغرافي للبحر الأحمر والدول المطلة عليه[٢٢]

المصدر: دينا الشافعي ،" الصراعات الدولية والإقليمية وأثرها على أمن البحر الأحمر ١٩٥٦ - ١٩٩٠ "، مجلة كلية الآداب بجامعة بورسعيد ، العدد الثاني عشر ، يوليو ٢٠١٩ ، ص ٥٣

يتميز البحر الأحمر بموقعه الجغرافي الذي يضفى عليه أهمية جيوستراتيجية ، حيث يتوسط جناحي العالم الغربي، ويمثل موقعاً متوسطاً بين البحار والمحيطات ، فمساحة البحر الأحمر تقدر بحوالي ٤٣٨٠٠٠ كم٢ ، ويمتد من باب المندب جنوباً إلى السويس شمالاً بطول حوالي ٢٤٥٠ كم٢ ، ويقدر اتساعه في الجزء الشمالي منه بحوالي ١٨٠ كم٢ ، ويزداد اتساعاً جنوباً، أما خليج العقبة فيبلغ أقصى اتساع له ٣٠ كم٢ ، في حين أقصى اتساع في خليج السويس يبلغ ٦٠ و٧٠ كم٢ ، ويبلغ طول سواحل الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بدءاً من المدخل الجنوبي لقناة السويس حتى باب المندب حوالي ٤٩٩١ كم٢.

ويقع بين دائري عرض ٢١ و٣٦ وبين خطي طول ١٧ و٤٣[٢٣]، وبذلك نجد أن أقصى عرض للبحر الأحمر ٢٠٤ كم٢، وأقل عرض ١٩ كم٢ عند باب المندب منهم ١٦ كم٢ صالحة ، وأقصى عمق ٢٦٣٥ م ، متوسط العمق ٤١٩ م ، وطول الساحل ٤٩١٠.٤ كم ، ٣٠٦٩ ميلاً موزعة على الدول كالتالي :

الجدول رقم (١) يوضح طول ساحل البحر الأحمر بالكيلومتر والنسبة المئوية[٢٤]

الدولة	طول الساحل بالكيلومتر	النسبة المئوية
السعودية	١٨٠٩	٣٣.٩
مصر	١٤٢٥	٢٥.٥
أثيوبيا	١٠١٢	١٨.١٦
السودان	٧١٧	١٢.٨٧
اليمن الشمالية	٤٤٢	٨.١١
جيبوتي	٤٠	،٧
الأردن	١٧	،٥
إسرائيل	١١.٢	،٢

المصدر : محمد مجاهد الزيات ، الأمن في البحر الأحمر وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، مجلة آراء ، العدد ١٢٧ ، يناير ٢٠١٨ ، ص ٢٠.

ويتضح من خلال هذا الجدول أن طول السواحل المصرية بنسه ٢٥.٥٠% والسواحل السعودية على البحر الأحمر بنسبة ٣٣.٩% من إجمالي السواحل اليمنية الكلية ، بينما السواحل السودانية بنسبة ١٢.٨% والسواحل اليمنية بنسبة ٨.١١% ، والسواحل الجيبوتية ٧%[٢٥].

ويشكل خليج العقبة الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأحمر، ويبلغ طوله ١١٠ ميل وعرضه بين ٨ ميل و١٧ ميل ، وأعمق نقطة عند الوصل يصل إلى ٤٦٠٠ قدم ، وتقسم جزيرتي تيران وصنافير مدخل هذا الخليج إلى ثلاث ممرات مائية، ويشكل خليج السويس الطرف الشمالي الغربي للبحر الأحمر ، ويمتد بطول ٢٠٠ ميل ويتراوح عرضه بين ١٨ و٢٠ ميل وعمق بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ قدم[٢٦].

لذا يعد البحر الأحمر عبارة عن حوض شريطى الشكل طويل تبلغ مساحته ١٧٨ ألف ميل مربع ويحتوى البحر الأحمر على عدد من المضايق والمنافذ الاستراتيجية المهمة، ومن أبرزها مضيق باب المندب، مضيق تيران، مضيق جوبال[٢٧].
خريطة رقم (٢) توضح الموقع الجغرافي لمضايق البحر الأحمر [٢٨]

المصدر: عبد العزيز موسى ، "الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للبحر الأحمر عبر التاريخ: دراسة حالة السودان" ، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين ، العدد ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٩١

- فمضيق باب المندب يقع في جنوب البحر الأحمر، فهو البوابة التي تصله بخليج عدن وبحر العرب وهو يعد أهم المضايق البحرية وتطل عليه ثلاث دول هي أريتريا واليمن وجيبوتي، حيث يربط البحر الأحمر بخليج عدن، وتفصل جزيرة بريم المضيق إلى قناتين[٢٩]،.
- وفى الشمال يقع مضيق تيران عند مدخل العقبة ، وتقع عدة جزر صغيرة داخل المضيق أهمها جزيرتا تيران وصنافير.

- ومضيق جوبال يتحكم في مدخل خليج السويس الذى يعد الزراع الشمالية للبحر الأحمر.

ويضم البحر الأحمر نحو ١٤٩٦ جزيرة ومعظمها شعاب مرجانية، وفى الغالب صغيرة الحجم وغير مأهولة بالسكان، وتتبع هذه الجزر الدول المشاطئة أهمها:

- جزر السعودية: تصل إلى ١١٥٠ جزيرة بعضها مأهول بالسكان مثل فرسان والمجيد وديسان وأبو غنيم.
- جزر اليمن: حوالى ١٥٢ جزيرة وتقع في جنوب البحر الأحمر ، وتتمتع بعضها بموقع استراتيجي على مضيق باب المندب، بما يتيح لها الإشراف على الممر الملاحي، وأشهر هذه الجزر بريم وحنيش وجزر الزبير.
- جزر أريتريا: حوالى ١٢٦جزيرة، ومعظمها غير مأهول بالسكان وأهمهم جزر دهلك وجزيرة حالب التي تشرف على الطريق الملاحي شمال مضيق باب المندب.[٣٠]
- جزر مصر: حوالى ٤٧ جزيرة ولبعضها أهمية عسكرية وأمنية.
- جزر السودان: وهى حوالى ٣٦ جزيرة أهمها مجموعة جزر سواكن.

خريطة رقم(٣) توضح أهم جزر البحر الأحمر[٣١]

المصدر: طارق فهمي ، "المتغيرات الإقليمية والدولية المستجدة لإشكالية الأمن في البحر الأحمر" ، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية ، العدد ٢ ، يوليو ٢٠٢٤ ، ص ص ١٣ـ١٤.

ثانيــاً : الأهمية الإستراتيجية والعسكرية للبحر الأحمر

أ- الأهمية الاستراتيجية

البحر الأحمر يتمتع بموقع متميز بالنسبة لبحار العالم ، فهو يقع عند التقاء قارات العالم القديم ، ويعد من أهم الطرق العالمية ، وذلك لأنه يوفر للقوى الدولية والإقليمية إمكانيات الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي ، لذا يحتل البحر الأحمر مكانه فريدة ومهمة ، **وتتجلي أهميته في مزاياه الآتية:-**

- يتميز بموقعه المتوسط بين أكبر مناطق العالم إنتاجاً للبترول وأكبرها استهلاكاً له في أمريكا وأوروبا الغربية والصين واليابان ، ولقد تضاعفت أهمية البحر الأحمر عقب اكتشافات النفط في دول الخليج العربي ، بحيث تحول إلى طريق نفطي استراتيجي[٣٢]،حيث يمر من خلاله وعبر موانئه حوالي ٩٠% من إجمالي النفط المستورد من منطقة الخليج العربي إلى أوروبا الغربية[٣٣].
- يقع بين البحر المتوسط والمحيط الهندي.
- وجود ثروات سمكية هائلة وثروات معدنية في قاع البحر الأحمر أو في جوفه القاري .
- تعد الموانئ والجزر العديدة الواقعة داخل مياهه محطات للتزويد بالوقود والمؤن وأعمال الصيانة العاجلة والضرورية، ومحطات لراحة أطقم السفن ، وكذلك فإنه يمثل الطريق الطبيعي القصير للتجارة العالمية لا سيما البترول والغاز.

ويبدو أن البحر الأحمر بالمفهوم الجيوبوليتيكي أكثر اتساعاً من البحر الأحمر الجغرافي ، وذلك لأنه لا يقتصر على الوحدات السياسية التي تطل على البحر الأحمر مباشرة ، بل يتجاوز ذلك ليشمل الوحدات السياسية التي ترتبط إستراتيجياً واقتصادياً وبشرياً بالبحر الأحمر ، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النظام الجيوبوليتيكي للبحر الأحمر ، حيث يمر بترول الخليج الذي تحتكر معظم إنتاجه وتجارته الشركات الأمريكية ، كما أن دول أوروبا لها مطالب جيوبوليتيكية في البحر الأحمر، لأنها

تعتمد على بترول الخليج اعتماداً رئيسياً ، وكذلك روسيا حيث يحتل بدوره أهمية بارزة في الإستراتيجية الروسية.[٣٤].

لذا تتحدى أهمية البحر الأحمر حدود الأمن المحلية لدول المنطقة، ليصبح ذا أهمية إستراتيجية للدول الكبرى وخاصة بالنسبة للصراعات الدولية التي تهدف أساساً إلى تأمين المصالح الحيوية لهذه الدول في المجالات الإستراتيجية والاقتصادية.

وأيضاً تتركز الأهمية الجيواستراتيجية في أهمية المضايق والجزر، ويتمثل مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أحد المواقع الإستراتيجية المهمة ، وقد ازدادت أهميته بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م ، **ولذا تتبع الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر من أبعاد رئيسية:**

- **البعد السياسي**

لقد أصبح البحر الأحمر يمثل قضية أمن حيوية ، حيث تتصارع على ساحته الدول المطلة عليه ، وأصبح محوراً لتنافس هذه الدول بهدف تحقيق السيطرة والتأثير ، بالإضافة إلى أن البحر الأحمر يحيط به قوى إقليمية متعددة لها توجهاتها وإستراتيجيتها المتباينة والتي تلعب القوى الأجنبية دوراً رئيسياً في تغذيتها ومحاولة توجيهها بما يحقق مصالحها الخاصة ، مما يؤدي ذلك إلى اشتعال الصراعات الدولية والإقليمية في منطقة البحر الأحمر.

- **البعد العسكري**

توجد العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تفرض تحولاً مهماً في الخريطة الجيوسياسية لمنطقة البحر الأحمر ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مؤشرات قوية تشكل دائرة إستراتيجية جديدة تمثل نقطة تقاطع العديد من المصالح الدولية ، **ويدل على ذلك عدداً من المؤشرات:**

المؤشر الأول: تعدد قائمة المتنافسين الدوليين والإقليميين في منطقة البحر الأحمر[٣٥].

المؤشر الثاني: الارتفاع الكبير في قيمة الأصول المختلفة التي تتنافس حولها القوى الدولية والإقليمية في المنطقة سواء ما يخص موارد الطاقة أو الموانئ أو مواقع القواعد العسكرية البحرية.

المؤشر الثالث: التغير الطارئ على إستراتيجيات العديد من الدول المتنافسة في إقليم البحر الأحمر، بحيث أصبحت تعكس فهماً أعمق للارتباط بين البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي ، ومحاولة توظيف هذا الارتباط في تعزيز الحضور والتطبيق على المتنافسين.

بالإضافة لذلك نجد تزايد الأهمية بالنسبة للملاحة الدولية والارتفاع الكبير في قدرة المنطقة على توفير مواد الطاقة واهتمام العديد من الدول بتأمين حضورها العسكري في هذه المنطقة الإستراتيجية.

وبذلك يبدو البحر الأحمر بالمفهوم الجيوسياسي أكثر اتساعاً منه بالمفهوم الجغرافي ، حيث أن دوره لا يقتصر على الوحدات السياسية التي تظل عليه مباشرة ، بل يتعداها ليشمل الوحدات السياسية التي ترتبط به اقتصادياً، أو عسكرياً، أو إستراتيجياً، أو سياسياً ، حيث أنّ منطقة الخليج العربي يمكن أن تدخل في الحيز الجيوسياسي للبحر الأحمر ، باعتبار أن معظم صادراتها النفطية تمر من خلاله. وكذلك دول أوروبا لها علاقة جيوسياسية بالبحر الأحمر لأنها تعتمد على نفط الخليج اعتماداً رئيسياً ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمر نفط الخليج الذي تحتكر معظم إنتاجه وتجارته[٣٦] ، وكذلك فإن للبحر الأحمر أهمية اقتصادية تتمثل في الملاحة والتجارة الدولية وخاصة بعد افتتاح قناة السويس ، وكذلك أهمية في الثروة السمكية. ويحتوي ماؤه على نسبة مركزة من الأملاح المعدنية الضرورية لكثير من المعادن الثقيلة كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس[٣٧]، كذلك بالإضافة إلى أن أقصر الطرق الموصلة بين الدول الصناعية والدول النامية المصدرة للمواد الخام والأولية ، وأيضاً من أقصر الطرق لمرور منتجات الدول الصناعية إلى الأسواق في أفريقيا وآسيا[٣٨].

ب- الأهمية العسكرية

استنادا لنظرية قلب الأرض للعالم البريطاني "هالفورد ماكيندار" فإن البحر الأحمر وخليج عدن يقعان ضمن المنطقة العربية التي تربط بحرا القلب الشمالي مع القلب

الجنوبي، وتتجلى أهمية الربط البحري في دور مضيق باب المندب وقناة السويس بوصفهما بوابتي اتصال بحريتين، للانتقال السهل من جنوب الكرة الأرضية وشمالها، كذلك تبرز الأهمية العسكرية والأمنية في دور الجزر والارخبيلات بوصفهما إحدى الدعائم الرئيسية للأمن البحري والسلامة البحرية، وذلك من خلال استضافة عدد من الفنارات الخاصة بإرشاد السفن، كالجزر اليمنية في البحر الأحمر ومنها : ميون "بريم"، وحنيش الصغرى ، وعمران، وأبو على ، والدور الذى تضطلع به الحاميات العسكرية في الجزر بالتصدي لمناشط جماعات الجريمة العابرة للحدود الوطنية من خلال البحار مثل الجماعات الإرهابية، ومكافحة القرصنة على السفن.

ثالثـاً : الصراع الدولي في البحر الأحمر: ـ

تشهد منطقة البحر الأحمر تحركات عدة أطراف دولية ، وذلك بهدف ترسيخ نفوذها هناك ، وذلك من خلال إقامة عدد من القواعد العسكرية تكون بمثابة المنفذ لها للبحر الأحمر ، ونقطة انطلاق في حالة أي تهديد في البحر الأحمر لمصالح تلك القوى في المنطقة ، وهناك تزاحم دولي نحو إقامة قواعد عسكرية على ساحل البحر الأحمر ، وتعتبر دولة جيبوتي أبرز الدول المطلة على البحر الأحمر التي تستضيف قواعد عسكرية على أراضيها[٣٩].

لذا توجد إستراتيجيات ومصالح للدول الكبرى في البحر الأحمر ، بعض هذه المصالح قد يتعارض مع مصالح دول أخرى مما يؤدي للصراع ، ومن بين ذلك :

أـ الولايات المتحدة الأمريكية:ـ

لا يمكن فصل البحر الأحمر عن مجمل المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، فهو يمثل أهمية خاصة للإستراتيجية الأمريكية في ضوء الاعتبارات التالية:

- ضرورة ضمان استمرار تأمين الخطوط الملاحية التي يمر بها النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس.
- الأهمية العسكرية للبحر الأحمر الذي يشكل محوراً أساسياً لأي تدخل عسكري محتمل في حال أي تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة وما حولها.

- سعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على البحر الأحمر وخاصة مدخله الجنوبي بسبب أهميته الإستراتيجية وارتباطه المباشر بمنطقة الخليج العربي. بالإضافة إلى كونه امتداداً مهماً لمناطق حيوية مثل الشرق الأوسط والقرن الأفريقي وشرق إفريقيا[٤٠]، لذا تقود الولايات المتحدة الأمريكية سباقاً دولياً من أجل تغيير الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر في ظل التنافس الدولي والإقليمي ، وذلك للسيطرة على الممر المائي الإستراتيجي، وما يؤكد ذلك إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تدشين التحالف البحري لحماية الملاحة والسفن التجارية في البحر الأحمر ، وجاء ذلك إثر قيام ميلشيات الحوثيين في اليمن بشن هجمات صاروخية في مسعي لاستهداف السفن التي تمر عبر مضيق باب المندب.

ولقد جاء الاهتمام بمنطقة البحر الأحمر كجزء من اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة نفوذ أمريكي - غربي ضد التمرد الشيوعي خلال الحرب الباردة ، والاهتمام الأمريكي يرتكز على الارتباط الجيوبوليتيكي بين البحر الأحمر ومنطقة الخليج ، وقد تمت ترجمة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة من خلال توسيع القاعدة التي تمتلكها في جيبوتي.

وأيضاً أسست الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ " القوة البحرية المشتركة (CMF) بمشاركة مجموعة من الدول المتحالفة من ضمنها حلف شمال الأطلسي ، وتضم تلك القوة البحرية المشتركة مجموعة من خمسة أساطيل وهي " قوة المهام المشتركة ١٥٠ ، وهو تحالف من ٢٥ دولة لمواجهة تهديدات الإرهاب الدولي ومقره في البحرين ، و"قوة المهام١٥١" التي تشكلت في يناير ٢٠٠٩ ، لمكافحة القرصنة ، "وقـوة المهام المشتركة ١٥٢" التي تعمل في مياه الخليج ، و " قوة المهام المشتركة ١٥٣" التي تأسست في أبريل ٢٠٢٢ لحماية البحر الأحمر ، و "قوة المهام المشتركة 154" التي تأسست في مايو ٢٠٢٢ لتعزيز الأمن البحري في الشرق الأوسط. ويمكن تركيز الأهداف الأمريكية من حضورها العسكري في منطقة البحر الأحمر في تعزيز القوة العسكرية خاصة في المناطق الجيوسياسية المهمة:

كالبحر الأحمر والغرض الأساسي منها هو أن السيطرة على أعالي البحار والمحيطات يعني أحكام السيطرة على النظام الدولي.

ب ـ الصيـن

يمثل البحر الأحمر بالنسبة للصين واحداً من أهم الطرق البحرية وأكثرها اختصاراً ، والتي تعتمد عليه بشكل رئيسي في مبادرة " الحزام والطريق" تحت مسمى طريق الحرير الذي طرحته الصين[٤١]، وتعتمد الصين بشكل كبير على الصادرات التي تمر عبر البحر الأحمر ، لذا فإن أي تهديد في البحر الأحمر يؤدي إلى تعطيل المرور الذي من شأنه أن يزيد الضغط على الاقتصاد الصيني ، مما دفعها إلى تعزيز قدراتها العسكرية في المنطقة بإنشاء قاعدة في جيبوتي ، وتهدف الصين من تواجدها في البحر الأحمر من خلال القاعدة الصينية في جيبوتي إلى حماية وارداتها النفطية التي تمر عبر البحر الأحمر وبسبب الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حدث الصراع الأمريكي ـ الصين ، وتبرز مؤشراته في منطقة البحر الأحمر كأحد أبرز التهديدات حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للصين كمصدر تهديد لمصالحها الإستراتيجية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي ، خصوصاً مع إنشاء الصين لقاعدة عسكرية وبحرية لها في جيبوتي ومشاركة قوات صينية تقدر ب ١٠٠٠ جندي ضمن بعثة قوات الأمم المتحدة UNMISS في جنوب السودان ، فضلاً عن التوسع الصيني في بعض دول المنطقة مثل الصومال وأثيوبيا والسودان ، وتوسع استثمارات الصين في المنطقة[٤٢].

وفي حال تعارض المصالح ، فهناك احتمالية نشوب صدام عسكري بين البلدين في المنطقة ، خاصة وأن هناك قرب جغرافي بين القاعدتين العسكريتين الأمريكية والصينية في جيبوتي[٤٣]

جـ ـ روسـيا

تسعى روسيا لأن يكون لها نفوذ في منطقة البحر الأحمر والدول المطلة عليه ، وذلك لفرض النفوذ الروسي على الملاحة البحرية في البحر الأحمر وتقويض المصالح الأمريكية ، واحتواء دول القرن الأفريقي خاصة أثيوبيا والصومال واليمن ، ولتحقيق

ذلك سعت روسيا للتوسع في عقد اتفاقيات الدفاع المشترك والحصول على التسهيلات البحرية في بعض الدول بمنطقة البحر الأحمر ، ولعل الاتفاق مع السودان على إقامة قاعدة عسكرية روسية في بورتسودان يخدم المصالح الروسية ، وبذلك فالانخراط الروسي يسهم في اشتداد التنافس والصراع في البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي ، كونها منطقة مزدحمة بالقوى الدولية والإقليمية.
وبذلك فالتواجد الروسي يفتح جبهة جديدة من الصراع الدولي في المنطقة ، وذلك في ظل تصارع الجانب الروسي للانخراط في قضايا المنطقة وتعزيز علاقاتها بدولها[٤٤].

د ـ فرنســا

تتمتع فرنسا بنفوذ ملحوظ في البحر الأحمر ، تستهدف من خلاله تأمين وارداتها النفطية ومساهمتها في تأمين طرق الملاحة البحرية ، بالإضافة إلى عدم السماح بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في التحكم على الأوضاع العسكرية والسياسية في المنطقة ، وتحتفظ فرنسا بقاعدة عسكرية في جيبوتي ، هي الأكبر لفرنسا في أفريقيا[٤٥].

هـ ـ إسرائيل

لقد ركزت إسرائيل في نظرية أمنها القومي على البحر الأحمر، بوصفه يقع ضمن اتجاهها الإستراتيجي الجنوبي ليشمل الدول العربية المشاطئة له ودول القرن الأفريقي المتحكمة في مدخله الجنوبي ، لذا خططت إسرائيل منذ نشأتها للسيطرة على البحر الأحمر بجميع منافذه ، وفي إطار المنظور الإسرائيلي يعد البحر الأحمر ممراً مائياً دولياً ينبغي أن يظل مفتوحاً لسفن الدول جميعاً بما فيها إسرائيل[٤٦].

لذا قامت إسرائيل بتعزيز علاقاتها مع دول القرن الأفريقي وشرق إفريقيا بهدف تأمين الملاحة بينها وبين العالم الخارجي ، بالإضافة إلى المشاركة في تأمين وحماية مضيق باب المندب حيث تمتلك إسرائيل وجوداً قوياً في المنطقة من خلال شركات الأمن التي تنشط فيها ، بالإضافة إلى إشرافها على قواعد للتدريب في جزيرة " دهلك " الإريترية التي توفر فيها غواصات مزودة بالوقود[٤٧]، وأيضاً تتجه إسرائيل لإعادة تركيز أولوياتها السياسية والإستراتيجية في دول منطقة البحر الأحمر ، حيث طورت

علاقاتها بأثيوبيا ودخلت معها في مجالات متعددة ، كما قامت بالانفتاح على إريتريا من خلال مقاربات مختلفة.

و ـ تركيـا

تسعى تركيا إلى تعزيز حضورها في منطقة البحر الأحمر، وهو ما ظهر من خلال توقيعها اتفاقاً لتطوير وإدارة "سواكن" السودانية في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٧م ، بالإضافة إلى الاتفاق على تأسيس منطقة تجارة حرة في جيبوتي في ديسمبر ٢٠١٦م ، كما تم الإعلان في سبتمبر ٢٠١٧ عن إنشاء قاعدة عسكرية وثلاث مدارس عسكرية بجنوب الصومال على ساحل المحيط الهندي[٤٨].

ومن خلال ذلك نجد أن هذه الدول يتواجد لها قواعد عسكرية في البحر الأحمر ، حيث تعتبر جيبوتي أبرز الدول المطلة على البحر الأحمر التي تستضيف قواعد عسكرية على أراضيها ، **ومن أبرزها في المنطقة:ـ**

- معسكر ليمونية : وهي قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي ، ترتكز فيها قوة عمليات مشتركة للقرن الأفريقي وهي تابعة لقوات "AFRI cos" وتم إنشاؤها في عام ٢٠٠٣م ، وتهدف هذه القاعدة إلى محاربة الإرهاب ومراقبة العناصر الإرهابية في كل من اليمن والصومال [٤٩]
- القاعدة الصينية في جيبوتي: وتعد بمثابة أول قاعدة عسكرية للصين في الخارج ، فمن خلال جيبوتي عبر البحر الأحمر إلى البحر المتوسط ، هنالك توسع في الاستثمار بالبنية التحتية لمبادرة التزام والطريق إلى جانب الوجود العسكري للصين[٥٠].
- قاعدة اكرون الفرنسية : تضم هذه القاعدة قوات فرنسية وألمانية وإسبانية ،وتقوم بمهام استطلاعية.
- القاعدة اليابانية : ويعود التواجد الياباني بالأساس للتصدي لنفوذ الصين في المنطقة ، بخلاف مواجهة عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

- القاعدة التركية في الصومال : ولقد تم تدشين قاعدة عسكرية في الصومال وذلك بسبب تزايد اهتمام تركيا بتوسيع تواجدها العسكري في البحر الأحمر عبر بوابتي الصومال والسودان.[٥١]

المحور الثالث : الأمن القومي المصري

يعد الأمن القومي أساس وجود الدولة ، وهو هدف من أهداف سياستها العليا ، والتي تتمثل بالدفاع عن كيانها في المحيط الداخلي والخارجي وتعزيز استقلالها السياسي ، ولقد جاء الأمن القومي كنتيجة لنشوء فكرة الدولة القومية في القرن السادس عشر، ويتم تناول هذا المحور من خلال:-

أولاً : تعريف الأمن القومي.

ثانياً : أبعاد الأمن القومي.

ثالثاً : تحديات الأمن القومي المصري.

رابعا : مقومات تحقيق الأمن والمصالح المشتركة للدول المطلة علي البحر الأحمر

أولاً : تعريف الأمن القومي:

أ- التعريف اللغوي :

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف ، والفعل الثلاثي آمن أي حقق الأمان[٥٢]، والعنصر الثاني وهو القومي ويلي الدولة.

ب- **التعريف الاصطلاحي للأمن القومي**

لا يوجد تعريف متفق عليه للأمن القومي، وأول تعريف حديث للأمن القومي هو : قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وخاصة العسكرية منها ، باعتبار أنها لتأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات الضرر بهم وبممتلكاتهم[٥٣].

وتعريفه وفقاً لما أوردته دائرة المعارف البريطانية : حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة خارجية أو دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها[٥٤]

ويعرف بأنه: القيم النظرية والسياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان وجود الدولة ، وديمومة مقومات استمرارها وشروط استقرارها وسلامة أركانها وتأمين مصالحها

وتحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها وحمايتها من الأخطار القائمة المحتملة خارجياً وداخلياً مع مراعاة المتغيرات الدولية والإقليمية.[٥٥]

وعرف هنري كيسنجر الأمن القومي بأنه: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[٥٦]

وعرف باري بوزان الأمن القومي: بأنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها[٥٧].

ومن خلال عملية هذه التعريفات نجد أن : مفهوم الأمن القومي ، لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط ، بل تجاوز ذلك وأصبحت هناك أهمية خاصة: هي تحقيق أكبر قدر من الاستقرار والحماية والتنمية الشاملة في كل المجالات.

ج- التعريف الإجرائي للأمن القومي:

- قدرة الدولة على حماية كيانها وقيمها الداخلية من المخاطر والتهديدات.
- حق الدولة في البقاء.
- ارتباط مفهوم الأمن القومي بعملية التنمية الشاملة بأبعادها ومجالاتها المتعددة والمختلفة[٥٨].

ثانياً : أبعاد الأمن القومي

- البعد السياسي : ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وأيضاً يرتكز على السياسة الداخلية ومستوى الرضا الجماهيري ودرجة التماسك المجتمعي ، وعلى الجانب الآخر السياسة الخارجية من حيث ما يبذل من جهد دبلوماسي في العلاقات الدولية [٥٩]
- البعد العسكري : وهو أكثر الأبعاد فاعلية ، وهذا البعد لا يسمح باختراقه أو ضعفه ، لأن ذلك يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها للتهديدات التي تؤثر على السيادة ، ويمثل هذا البعد جوهر الأمن القومي[٦٠]
- البعد الاقتصادي: ويعني التنمية والاكتفاء الذاتي ، ويرتبط بتأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسباً من الرخاء لتجنب الضغط الخارجي.
- البعد الاجتماعي: ويهدف لتوفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من الشعور بالولاء والانتماء[٦١]

- البعد المعلوماتي: حيث أنه في ظل التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصالات، يعد هذا البعد من أبرز المحددات المعاصرة للعلاقات الدولية ، ونظراً لأهمية المعلومات المتعلقة بالأمن القومي أصبحت الدول يفرض عليها نطاق من الكتمان والسرية سواء معلومات عسكرية أو مجالات أخرى.
- البعد الأيديولوجي : وهو الذي يؤمن المعتقدات والفكر ويحافظ على القيم والعادات والتقاليد.
- البعد الديمغرافي : يعد من الأبعاد المهمة ويرتبط بهيكل البناء المجتمعي وشكل العلاقات الاجتماعية وهذا يؤثر على تكوين السكان، وبالتالي يؤثر على الأمن القومي للدولة ويجعلها قادرة على مواجهة أي تهديدات وأهم المؤشرات السكان والمجتمع.[٦٢]

لذا توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على الأمن القومي:

- العامل الجيوبوليتيكي: ويشمل موقع الدولة طوبوغرافيتها.
- العامل الاقتصادي: ويشمل الموارد والناتج المحلي ونسبة النمو والدخل ومستوى التضخم ونسبة البطالة وحجم الديون.
- العامل السياسي: ويشمل السياسة الداخلية والخارجية للدولة .
- العامل العسكري: ويشمل حجم التسليم وكفاءة القوات المسلحة.

أ : تحديات الأمن القومي المصري

- المحور الشرقي: ويختص بالبحر الأحمر وفلسطين والكيان الصهيوني ومن أبرز التحديات فيه تأمين الملاحة في البحر الأحمر.
- المحور الجنوبي : ويختص بالسودان والقرن الأفريقي ، ويشمل التحديات في ذلك المحور: الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل وتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

لذا تهتم الجهات الوطنية المعينة بصياغة أهداف الأمن القومي المصري بالسعي لتوفير القدرة بمفهومها الشامل (عسكرياً ، أمنياً ، اقتصادياً ، سياسياً ، تكنولوجياً ، معنوياً) لصالح تأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية في مواجهة أي تهديدات أو أخطار سواء خارجية أو داخلية ، وبما يتفق مع تحقيق الأهداف القومية للدولة ، مع اتخاذ الإجراءات التي تضمن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في مختلف المجالات.

على الرغم من ذلك يتعرض تحقيق أهداف الأمن القومي للعديد من التحديات نتيجة لاستمرار الخلل في موازين القوى بالشرق الأوسط.

المحور الرابع : انعكاسات الصراع الدولي فـــي منطقة البحر الأحمر على الأمن القومي المصري

يعد أمن البحر الأحمر عصب الأمن القومي المصري ، حيث انه يعد أهم الممرات الدولية ، ويعد محورياً من الناحية الإستراتيجية والجيوسياسية ، ويوجد في البحر الأحمر العديد من التفاعلات، وفي ظل كل هذه التفاعلات التي تدور في منطقة البحر الأحمر ، تدرك مصر الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لأمنها القومي كما تدرك مدى التحديات والمخاطر الأمنية في المنطقة، حيث يرتبط اهتمام مصر بالبحر الأحمر ارتباطاً قوياً بقناة السويس، وهذا ما دفع مصر إلى تعزيز الحضور البحري المصري في المنطقة ، إضافة إلى إقامة العديد من المناورات العسكرية في نطاق البحر الأحمر.

وأيضاً فإن سعي مصر إلى طرح مبادرات إقليمية تهدف إلى تشكيل بيان اقتصادي تنموي في منطقة البحر الأحمر، بهدف تعزيز وتأكيد ملكية الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر ، والتنسيق فيما بينهم لمواجهة التحديات في منطقة البحر الأحمر ، ويتم تناول هذا المحور من خلال ما يلي:

أولاً : التعاون بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر.

ثانياً: الإستراتيجية العسكرية المصرية.

ثالثاً: تأثير هجمات الحوثيين على البحر الأحمر.

رابعاً: مقومات تحقيق الأمن والمصالح المشتركة للدول المطلة علي البحر الأحمر.

أولاً : التعاون بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر

في الوقت الراهن تشهد منطقة البحر الأحمر العديد من التحديات في المدخل الجنوبي باستمرار الصراع في اليمن ، أو بتغير العلاقات بين دول القرن الأفريقي ، خاصة مع التواجد الجديد الذي تتبعه أثيوبيا ، وكذلك أيضاً منطقة شمال البحر الأحمر بها تحديات ، حيث أنه ما زال الصراع في سوريا يشهد تطورات حادة وتغيراً في خريطة

التحالفات داخلها، لذا شكل اجتماع القاهرة في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧م ، وذلك بمشاركة عدد من الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، الأساس نحو بلورة رؤية عربية لمنظومة أمن البحر الأحمر وخليج عدن ، ولقد جاءت المبادرة المصرية بالدعوة لتطوير منظومة جديدة لأمن البحر الأحمر ، تأسيساً على أرضيات التعاون المشتركة التي قد توفرها أطر التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المشاطئة [٦٣].

ولقد تبع ذلك اجتماع آخر لوزراء خارجية مصر والسعودية والصومال واليمن وجيبوتي والأردن والسودان بالرياض في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨ ، والذي تم الإعلان من خلاله عن تشكيل تحالف يضم الدول الأفريقية والعربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن ويستهدف التنسيق والتعاون بينهما ، وهذا التحالف تتنوع دوافع تأسيسه ما بين كونه منصة دائمة للتشاور بين الدول الأعضاء من أجل إيجاد فهم مشترك للتحديات الأمنية التي تؤثر على استقرار البحر الأحمر، ومحاولة حل التوترات بين الدول المتاخمة له.

والتحالف بين الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن ، يأتي في ضوء مستجدات ثلاثة أساسية:

- **الأول :** التطورات التي يشهدها النظام الجغرافي المحيط بالبحر الأحمر ، حيث أصبح الصراع سمة أساسية لهذه التطورات وأصبح القرن الأفريقي به قواعد عسكرية لأطراف دولية وإقليمية.
- **الثاني :** في الوقت الذي تزداد فيه أهمية البحر الأحمر وخليج عدن والمناطق المتاخمة له ، نجد أنه تحيط به دول غير قادرة على تأمين حدودها البحرية بشكل كاف لأسباب عديدة ، مما يجعلها عرضة لعبور الجماعات الإرهابية ومخاطر القرصنة.
- **الثالث :-** وجود سوابق تؤكد أن الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب لم تعد آمنة، مما يجعلها عرضة لعبور الجماعات الإرهابية ومخاطر القرصنة[٦٤].

وبذلك نجد أن وجود آلية أمنية للدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن ، من شأنها التصدي لثلاثة تحديات في وقت واحد ، وهي إدارة الصراع في تلك المنطقة الحيوية.

والتحالف بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن له أبعاد إستراتيجية وعسكرية ، حيث أنه لا بد أن يكون لهذه الدول حضور عسكري يشرف على البحر الأحمر ومضيق باب المندب ، فالتهديدات في البحر الأحمر تتطلب تعاوناً عسكرياً مشتركاً ، وضمن هذا الإطار قامت مصر بتعزيز ترسانتها البحرية ، وتطور السعودية أساطيلها البحرية ، ويمكن تدشين أسطول مشترك لتعزيز أمن السواحل والممرات المائية ، وكذلك كان لمصر أهمية كبيرة في إنشاء قيادة الأسطول الجنوبي في البحر الأحمر وهو اهتمام بدأ واضحاً في المناورات العسكرية التي أجرتها مع الجيش الروسي ، وجاء قرار تدشين قيادة الأسطول الجنوبي بالقرب من مضيق باب المندب ، بعد رفع العلم المصري على حاملة مروحيات (ميسترال) كخطوة على الطريق بإدراك مصر خطورة التحديات التي يواجهها الأمن في البحر الأحمر ، إذ أن تلك المنطقة تشكل البوابة الجنوبية لقناة السويس.[٦٥]

ثانيــاً : الإستراتيجية العسكرية المصرية

لقد أصبح الاتجاه للقوات العسكرية هو الأداة التي تسعى إليها بعض الدول، فمصر تمتلك عدداً من القواعد العسكرية ، حيث افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي في يناير ٢٠٢٠ قاعدة برنيس العسكرية البحرية التي تقع بالبحر الأحمر بقرب الحدود المصرية السودانية أو المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وتهدف القواعد العسكرية المصرية لتعزيز القوات القتالية للقوات البحرية ، وذلك بهدف حماية الحدود البحرية المصرية من التهديدات والتحديات المحتملة القادمة من الاتجاهات الإستراتيجية المختلفة[٦٦].

وفي نهاية عام ٢٠٢٢ تولت البحرية المصرية قيادة القوة البحرية المشتركة ١٥٣ (CMF) لأول مرة ، وهو أمر مهم من حيث جهود مواجهة تهديد الأمن البحري

المصري في أفريقيا، وهذا يدل على دور مصر المتزايد ومسئوليتها في أمن المنطقة وخاصة مكافحة التهريب والإرهاب في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب.[٦٧]

ثالثاً: تأثير هجمات الحوثيين علي البحر الأحمر

لقد أعلنت جماعة الحوثيين عن شن هجمات علي السفن الإسرائيلية أو المتجهة الي الموانئ الإسرائيلية في البحر الأحمر، ولقد تزايدت حدة الهجمات الحوثية في البحر الأحمر مما أدي ذلك إلي تشكيل تهديد عسكري للملاحة الدولية في البحر الأحمر، الذي تمر عبره ١٢% من حركة التجارة العالمية بحرا، ونحو٣٠%من حركة الحاويات العالمية، الأمر الذي دفع عددا من شركات شحن الحاويات وشركات النفط الي إيقاف عملياتها البحرية عبر قناة السويس مؤقتا، لذا تشهد الأوضاع في منطقة البحر الأحمر حالة من الاضطرابات المتصاعدة بعد٧ أكتوبر٢٠٢٣ ،ويرتبط ذلك بالتحركات العسكرية خلال الآونة الأخيرة من قبل العديد من القوي الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،وذلك لمواجهة الهجمات التي نفذتها ميليشيات الحوثيين في اليمن ضد السفن الإسرائيلية باعتبار ذلك رد فعل علي تصعيد إسرائيل في قطاع غزة [٦٨]

والشكل رقم (١) يوضح حجم التجارة المارة في مضيق باب المندب خلال الفترة من ٢٠١٩حتي٢٠٢٣

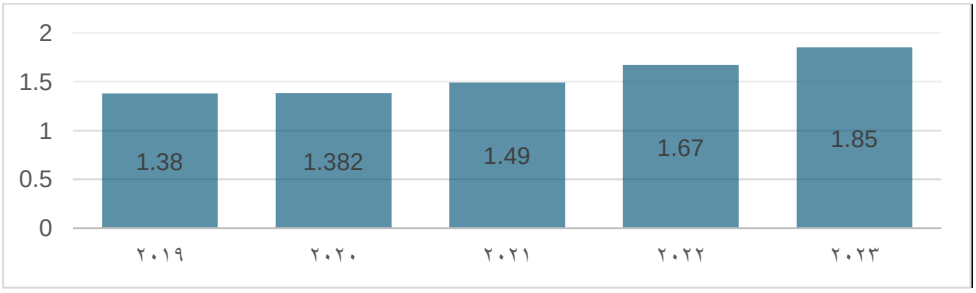

المصدر: اندزريجونال للتحليلات الاستراتيجية، مكاسب الجغرافيا :كيف عزز الصراع في البحر الأحمر من الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي، متاح علي الرابط: www.ddetm5zo9pl5p.cloudfront.net

من خلال الشكل يتضح أن حجم التجارة المارة في مضيق باب المندب سنويا تعتبر كبيرة، فأي هجمات من ميليشيا "الحوثي" تؤثر علي حجم التجارة المارة بالسلب .

ونتيجة لهجمات الحوثيين لجأت بعض شركات النفط والشحن إلي استخدام طريق رأس رجاء الصالح ويكون ذلك بديلا مؤقتا، وأدي ذلك إلي :

- إيقاف كبري شركات شحن الحاويات وكلائها عبر قناة السويس، وذلك نظرا للهجمات الصاروخية التي شنها الحوثيون، فقد أوقفت شركتي الشحن ميرسك Maersk وهاباج لويدو lioyd-habag رحلاتها في البحر الأحمر في ١٥ديسمبر ٢٠٢٣خوفا علي سفنهما من تلك الصواريخ، وتم تحويل مسارات بعض السفن حول طريق رأس رجاء الصالح في إفريقيا، وانضمام شركات الشحن الكبرى الآخري في اليوم التالي ، ومن بينهم شركة الشحن الفرنسية MAGGM وشركة البحر الأبيض المتوسط للشحن MSC وغيرها من شركات الشحن ،وتعتبر هذه الشركات الأربعة الكبرى المذكورة مسيطرة بشكل جماعي علي نصف سوق شحن الحاويات العالمية [٦٩].
- مع شن الحوثيين هجمات متكررة علي سفن التجارة التي تمر عبر البحر الأحمر، أدي ذلك إلي انخفاض حركة المرور عبر قناة السويس ولقد أعلن وزير المالية السابق محمد معيط أن إيرادات قناة السويس تراجعت بنسبة ٦٠%حيث تتأثر إيرادات مصر السنوية بشكل مباشر بسبب هذا الوضع غير المستقر[٧٠]

بالإضافة إلي أن هذه الهجمات تؤدي إلي زيادة تكلفة التأمين علي الشحن ،مع تزايد المخاطر الأمنية في البحر الأحمر ،وكذلك ارتفعت تكلفة التأمين على السفن والبضائع، وهذا يقلل من جاذبية قناة السويس كممر رئيسي للتجارة الدولية، التي تعتبر أهم مصادر الدخل لمصر من العملات الأجنبية .

- زيادة تكاليف الأمن والدفاع: حيث تضطر مصر إلى زيادة الإنفاق على الإجراءات الأمنية والدفاعية لحماية سواحلها وتأمين السفن المارة عبر قناة السويس ، بالإضافة إلى تكاليف إضافية لتأمين الحدود حيث تحتاج مصر إلى تكثيف عمليات

المراقبة والدوريات البحرية والجوية في البحر الأحمر لحماية مياهها الإقليمية والملاحة الدولية مما يزيد من العبء المالي على ميزانية الدفاع والأمن [٧١].

وقد أعلن رئيس هيئة قناة السويس (أسامة ربيع) أن قناة السويس خسرت ٢٣.٥% من إيراداتها السنوية في العام المالي المنتهي في يوليو ٢٠٢٣ وتراجعت العائدات إلى ٧.٥ مليار دولار بسبب الأزمة المستمرة في البحر الأحمر[٧٢].

خريطة رقم(٤) توضح هجمات الحوثيين على سفن البحر الأحمر وتهدد التجارة

Source: Mohamed Maher, Mohamed Farid ,cairo:stuckbetween securing the red sea and avoiding aperception of support for Israel ,The Washington institute for near east policy ,2-6 January 2024,p8

رابعاً: مقومات تحقيق الأمن والمصالح المشتركة للدول المطلة علي البحر الأحمر

توجد مجموعة من العوامل لابد من توافرها حتي ينجح النموذج الإقليمي ويقوم بوظائفه تجاه البحر الأحمر ويحقق أهدافه والتي يكون على رأسها تحقيق الأمن والاستقرار بين دول المنطقة وهي كالتالي :

- ـ التوافق حول المصالح المشتركة ومصادر المخاطر التي تهدد مصالح الجميع في المجرى الملاحي.
- ـ تبني مفهوما واسعا للبحر الأحمر، بحيث يشمل الدول ذات المصالح القائمة في البحر الأحمر، وإن كانت لا تطل عليه مباشرة ، حيث أن الخصائص الجغرافية والجيوسياسية للمر الملاحي للبحر الأحمر وخليج عدن تجعل التنسيق مع الأطراف ذات المصلحة سواء المطلة عليه بصفة مباشره أو خارج نطاقه الجغرافي.

لذا تم عمل التحالف بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن ، ويأتي هذا التحالف في ضوء مستجدات ثلاثة أساسية :

١) تزايد أهميه البحر الأحمر وخليج عدن والمناطق المتاخمة له ، حيث نجد أنه تحيط به دول غير قادرة علي تأمين حدودها البحرية بشكل كاف لأسباب عديدة ، مما يجعلها عرضة لعبور الجماعات الإرهابية وعرضة لمخاطر القرصنة.

٢) وجود سوابق تؤكد أن الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب لم تعد آمنة ، ومن ذلك استهداف ناقلات النفط في مضيق باب المندب.

٣) التطورات التي يشهدها النطاق الجغرافي المحيط بالبحر الأحمر، حيث أصبح الصراع سمه أساسية لتلك التطورات ، وخاصه مع سعي أطراف دولية لتعزيز وجودها في دول القاره الإفريقية .

لذا فإن وجود آلية أمنية للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن من شأنها التصدي لثلاث تحديات في آن واحد ، وهي إدارة الصراع والتنافس في تلك المنطقة الحيوية من العالم [٧٣]

ومع أهميه إقامة نظام إقليمي لحفظ الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن، إلا انه تواجهه تحديات منها :

- أن معظم دول منطقة البحر الأحمر تعاني من ضعف القدرات العسكرية ، والتي تتمثل في محدودية الأساطيل البحرية ، وعدم وجود تعاون حقيقي بين هذه الدول ،وذلك بالإضافة إلي عدم الاستقرار الأمني والسياسي لدي بعض هذه الدول المطلة علي البحر الأحمر مثل الحالة الصومالية واليمنية ،والتي تم توظيفها من قبل قوى إقليمية لتحقيق مصالحها
- الصراعات بين دول المنطقة وتناقض المصالح بينها ، يعد أحد أسباب عدم الاستجابة لمهددات الأمن في المنطقة ،وعرقلة قيام أطر تعاونية لحفظ الأمن في البحر الأحمر ، كالصراع اليمني الإريتري حول جزر حنيش ، والأثيوبي الإريتري الذي أثر علي الأمن في الممر البحري[٧٤] .

ولضمان نجاح التحالف العربي لأمن البحر الأحمر وخليج عدن لا بد من :

- تصفيه الخلافات العربية ـ العربية وهذه خطوة ضرورية لأنه لا يمكن الاتفاق علي ترتيبات جماعيه لأمن البحر الأحمر إذا كان هناك خلافات.
- تحييد بعض القوى الإقليمية.
- تعزيز العلاقات مع بعض القوى الكبرى، حيث أنه يمكن للأطراف العربية التوصل إلي اتفاق مع بعض القوى الكبرى في حاله تشابه مصالحهما مع مصالح الأطراف العربية.
- إنهاء الحروب الأهلية، وضمان الاستقرار السياسي وبذلك يمكن إقامه ترتيبات أمنية فاعلة.

الخاتمة:-

يشكل البحر الأحمر أحد أهم الممرات المائية الرئيسية للملاحة والتجارة، حيث يمر ما يزيد عن ١٦ألف سفينه عسكرية وسياحية وتجارية سنويا، ويتم الاعتماد عليه في استيراد النفط وكذلك المواد الخام للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ويتم عبره تصدير المنتجات الصناعية لدول أفريقيا وآسيا وأستراليا ، لذا أصبح البحر

الأحمر القطب الذي تتلاقي فيه مصالح وأهداف الدول العالمية والإقليمية وتتنافس قوى دولية وإقليمية علي إيجاد نفوذ لها في البحر الأحمر لضمان مصالحها .

لقد اصبح البحر الأحمر حافلا بكل أسباب الصراع، وتتزاحم فيه القوى التي تتضارب مصالحها، ويصبح في كثير من الأحيان ميدان صراع سواء بين المتنافسين في أي من دوله، أو بين دولة وآخري من المطلة عليه.

يعتبر البحر الأحمر ذات أهميه كبيره للأمن القومي المصري، حيث أنه يعد المدخل البحري الجنوبي لقناة السويس، وهو أهم مورد مائي ناقل لتجارة النفط عبر العالم، ومع بداية إعلان مصر عن أنشاء قياده الأسطول الجنوبي وإنشاء قاعدة بحرية في منطقة حلايب، أقدمت علي التمركز العسكري في إحدى جزر باب المندب وذلك تسهيلا لحركة التجارة والملاحة المرتبطة بالقناة.

لقد ظهر التنافس والصراع الدولي من خلال إنشاء قواعد عسكرية في البحر الأحمر وفي موانئ وجزر قريبة من مضيق باب المندب، وأن مستقبل التواجد العسكري للقوى الدولية والإقليمية في البحر الأحمر، وتوجه مختلف الأطراف لبناء المزيد من القواعد العسكرية والبحث عن مناطق النفوذ قد يؤدي الي صعوبة التنبؤ بمستقبل المنطقة.

نتائج الدراسة

تعد ظاهره القواعد الأجنبية في منطقة البحر الأحمر أحد مؤشرات التكالب الدولي والسيطرة علي منطقه البحر الأحمر، حيث تنتشر علي ساحل البحر الأحمر مجموعة من القواعد العسكرية الأجنبية، حيث أقامت الصين أول قاعده عسكريه لها خارج البلاد في جيبوتي والتي تقع قرب قاعدة ليمونير الأمريكية في جيبوتي.

كذلك قامت مصر بتأسيس الأسطول الجنوبي، ودعمت قاعدة برنيس البحرية كما تم تسليح البحرية المصرية بعدد من الفرقاطات والغواصات، بالإضافة إلي أن أمن منطقة البحر الأحمر له أولوية في سياسة مصر، لا سيما في ظل استغلال الأراضي اليمنية لاستهداف دول الجوار وعرقلة حريه الملاحة في مضيق باب

المندب، يأتي ذلك في ظل تنافس العديد من القوى الدولية علي الاستفادة من ثروات البحر الأحمر.

التوصيات

- وضع استراتيجية خاصة لتحقيق الأمن البحرى فى البحر الأحمر.
- التعاون وتنسيق الجهود المشتركة بين الدول المتشاطئة على البحر الأحمر.
- تطوير قدرات الأمن السيبرانى فى المدال البحرى.
- وجود هيئة أمنية لصياغة أدوار دول الإقليم تجاه التهديدات الأمنية.

قائمة المراجع

[1] المنجد في اللغة والعلوم، بيروت: دار المشرق، ١٩٧٣. ص ٤٢٢

[2] أحمد عبد القادر، " محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة مقارنة"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، العدد السادس عشر، يوليو ٢٠٢٣. ص ٤٨٢.

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١.ص٢٢٣

[4] The Encyclopedia Americana, international Edition, Don buries, conn: Grolier incorporated,1992.P: 537

[5] منيرة بدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول والنظريات"، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد ٣،١٩٩٧، ص٣٥.

[6] جمال سلامة، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية: ٢٠١٣، ص ٥٢

[7] Wallen Steen, P., Understanding conflict Resolution: war, peace and the global system, SAGE publications,2002.p13

[8] Robert Narth, conflict: political Aspects, IESS, 1968. P228

[٩] حسين صالح، "الصراع السياسي الدولي: مفهومة وأسباب وأنواعه"، مجلة آداب الجديدة، العدد ١٥، ٢٠٢٢، ص ٧

[١٠] رقولي كريم، "النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي: مدخل مفاهيمي معرفي"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الأول، سبتمبر ٢٠١٩، ص ٩٦

[١١] أحمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص ٦- ٧.

[١٢] عبد الخبير محمود، إدارة الأزمات السياسية النظرية العملية والدروس المستفادة: فقه الأولويات ومبدأ توزيع الأدوار، جامعة أسيوط: كلية التجارة، ٢٠١٠، ص ص ٢١.١٤

[١٣] جمال سلامة، مرجع سابق، ص ٥٥

[١٤] حسين صالح، مرجع سابق، ص ١٤٦

[١٥] حسين بهتاز، "مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"، الجزائر: دفاتر السياسة والقانون، العدد ٣، يناير ٢٠١٠، ص ٩.

[١٦] جمال سلامة، مرجع سابق، ص ص ٦٨-٧٢

[١٧] أحمد عبد الحسين، "أهم نظريات إدارة الصراع الدولي: الواقع والتطبيق"، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٤، ٢٠٢٢، ص٦

[18]D.Duchacke(ed.), conflict and cooperation among nation, New york: Holt, Rinehart and Winston, 1963, P:442

[١٩] أحمد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسات في سياسات التعاون الدولي، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٨، ص ٢٩.

[٢٠] المرجع السابق، ص٣٠

[٢١] عبد العزيز علي، دلية آل مشعل، "الصراع الدولي في البحر الأحمر وأثره على القوى السياسية في الجزيرة العربية"، مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ١٦١.

[٢٢] دينا الشافعي،" الصراعات الدولية والإقليمية وأثرها على أمن البحر الأحمر ١٩٥٦ . ١٩٩٠ "، مجلة كلية الآداب بجامعة بورسعيد، العدد الثاني عشر، يوليو ٢٠١٩، ص ٥٣

[٢٣] المرجع السابق

[٢٤] محمد مجاهد الزيات، الأمن في البحر الأحمر وانعكاساته على الأمن القومي العربي، مجلة **آراء**، العدد ١٢٧، يناير ٢٠١٨، ص ٢٠

[٢٥]سهام عزالدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن وأمن البحر الأحمر: دراسة في التداعيات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، يوليو ٢٠١٠، ص ٨٠.

[٢٦]مختار شعيب عبدالله،" الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢، يونيو ١٩٩٨، ص: ١٢.

[٢٧] عبد العزيز موسى، "الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للبحر الأحمر عبر التاريخ: دراسة حالة السودان"، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ١٩١

[٢٨] المرجع السابق، ص ١٩١

[٢٩] هشام مشعل السويلم،" البحر الأحمر والأمن القومي العربي"، مجلة بحوث دبلوماسية، العدد ٦، ١٩٩٠، ص ص ٦٣.-٦٤.

[٣٠] طارق فهمي، "المتغيرات الإقليمية والدولية المستجدة لإشكالية الأمن في البحر الأحمر"، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، العدد ٢، يوليو ٢٠٢٤، ص ص ١٣.-١٤.

[٣١] المرجع السابق، ص ١٧

[٣٢] أحمد عسكر، "نحو منظومة إقليمية لأمن البحر الأحمر"، آفاق عربية، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٨، ص ١٠٩.

[٣٣] حسين محمد، مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن: صراع الوجود والنفوذ، جامعة عمران، ٢٠٢٢، ص ١٧٨.-١٧٩

[٣٤]خديجة الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ص٢٧ . ٢٨.

[٣٥] حسين محمد، مرجع سابق، ص ١٨٩

[٣٦] سلمى عثمان، "الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر"، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد ٢، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ٦٩ . ٧٣.

[٣٧] المرجع السابق، ص ص: ٦٥ . ٦٦

[٣٨] طارق فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

[٣٩] محمد مجاهد الزيات، "الأمن في البحر الأحمر وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، **مجلة أراء**، العدد ١٢٧، يناير ٢٠١٨، ص ٢٠.

[٤٠] أحمد عسكر، مرجع سابق، ص ١٣١.

[٤١] نانسي عبد الرازق، هل يمكن إنشاء نظام أمني إقليمي في البحر الأحمر: الفرص والتحديات، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ص ص ٤٣ . ٥٠.

[٤٢]سهام الدريسى، صراع النفوذ في شرق أفريقيا، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ٢٠١٨، ص ١

[٤٣] أحمد عسكر، مرجع سابق، ص١٢٢

[٤٤]حكيم نجم الدين، "التنافس على أفريقيا: النفوذ الصيني . الروسي . الأمريكي"، قراءات إفريقية، ١١ مارس ٢٠١٨، ص ١٩.

[٤٥] أحمد عسكر، مرجع سابق، ص ١٠٨-١١٤

[٤٦] صادق الشيخ،" السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا: جنوب الصحراء"، رؤية تركية، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ص١٠٤ . ١٠٥

[47] Abubkrine Elam, Arab security at stake: The conflict over regions influences in East Africa, Future for Advanced research & studies, 11 February 2018, P 13 – 14

[٤٨] حمدي عبد الرحمن، "سباق القواعد العسكرية في القرن الأفريقي: الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر"، السياسة الدولية، العدد ١٦١، يناير ٢٠١٨، ص ١٢٣

[٤٩]محمد مجاهد الزيات، "١٢ نزاعاً دولياً وإقليمياً يدور في البحر الأحمر حالياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة "، مجلة أراء، العدد ١٧، متاح علي الرابط: mailto:www.araa.sa.:

[٥٠]عباس عبدالله سيد، الصراع الدولي والإقليمي في البحر الأحمر وباب المندب بعد ظهور الكيان الصهيوني، متاح علي الرابط: mailto:www.tFpsg.net

[٥١]أحمد عسكر، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

[٥٢] علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، الجزائر: دار الروافد، الثقافية، ٢٠١٧ ، ص ٣٨.

[٥٣] فهمي خميس، "أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري"، مجلة جامعة الأقصى، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٦، ص ص ٢٤٤-٢٤٥.

[54] Encyclopedia Britanica, London, William pautan publisher , Vol. 20, 1971, P: 2

[٥٥] يسن طارق، "الولاء الوطني والأمن القومي المصري "، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، العدد الرابع، يوليو ٢٠٢٤، ص ٨.

[56] Henry Kissinger, nuclear weapons and foreign policy, London, Wild Field and Nicholson , 1969, P:6

[57]Barry Buzan, people, states and Fear, London: wheat sheaf Books, LTD, 1983, PP: 7 – 8

[٥٨] طه السيد، "مفهوم الأمن القومي"، مجلة الأمن القومي والإستراتيجية، العدد ١، يناير ٢٠٢٣، ص ص١٢٨ . ١٢٩.

[٥٩]أحمد يوسف، ما الأمن القومي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢٣، ص : ٢٦.

[٦٠] السيد ياسين، إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠١.

[٦١] فهمي خميس، مرجع سابق، ص ٢١٦

[٦٢] أحمد يوسف، مرجع سابق، ص٢٩

[٦٣] شريف مبروك، "مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر"، **شؤون عربية**، العدد ١٧٧، ٢٠١٩، ص ٢٠٧.

[٦٤] المرجع السابق، ص٢٠٩

[٦٥]مصطفى دردق، البحر الأحمر في المعادلات الإقليمية والدولية: مسارات التحول والمتغيرات، الجمعية العلمية للشئون الإفريقية، ٢٠١٨، ص٩

[٦٦]رضوى عبد الفتاح شريف،" الإستراتيجية المصرية لمواجهة تهديدات الأمن القومي، متاح علي الرابط: mailto:www.shafcenter.org

[٦٧]حمدي عبد الرحمن حسن، "تهديدات الأمن البحر الأحمر في أفريقيا وتأثيرها على لمصالح المصرية"، الملف المصري، العدد ١٠٦ ، يونيو ٢٢٣ ، ص ١٠.

[٦٨] اندزريجونال للتحليلات الاستراتيجية، مكاسب الجغرافيا: كيف عزز الصراع في البحر الأحمر من الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي، متاح علي الرابط: www.ddetm5zo9pl5p.cloudfront.net

[٦٩] ممدوح سالمان، "تداعيات حرب غزة علي أمن البحر الأحمر"، آفاق مستقبلية ، العدد٤، يناير ٢٠٢٤.ص ٢٤٣.٢٤١.

[70] Threat to Red Sea Security and Regional implications, The Center For middle eastern studies,2may2024,p5

[٧١] محمد طايع، هند العازمي،"الصراع اليمني – تأثيره علي المحيط الإقليمي ٢٠١١–٢٠٢١،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،اكتوبر ٢٠٢٤.ص٩.

[72] -Mohamed Maher, Mohamed Farid ,cairo:stuckbetween securing the red sea and avoiding aperception of support for Israel ,The Washington institute for near east policy ,2-6 January 2024,p8

[٧٣] صدام مرير حمد الجميلي ،"الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب في ظل تنافس القوي الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية لمناطق النفوذ والأدوار" ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،العدد،١٨،٢٠٢٤.ص ص ٧٤–٧٥

[74]-International crisis Group, Somalia's divided islamistc,Africa report ,18may2010,p1.